السلطات السعودية من خيبتها، تدافع عن عجزها المالي وتصفه بالاختياري

في وقت تتزايد فيه المؤشرات على ضغوط اقتصادية داخلية وتفاقم الدين العام، دافع وزير المالية السعودي محمد الجدعان عن سياسة المملكة المالية، مدعيا أن العجز في الميزانية اختياري، ويأتي في إطار ما زعم أنه الاستثمار في تنويع الاقتصاد ضمن إطار رؤية 2030.

جاءت تصريحات الجدعان خلال جلسة نقاشية نظمها المجلس الأطلسي في العاصمة الأميركية واشنطن، على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2025، حيث تناول مستقبل الاقتصاد السعودي، وتداعيات ارتفاع الديون السيادية عالميا.

وأكد الوزير أن السعودية ماضية في تنفيذ "رؤية 2030" رغم التحديات، مشيرا إلى أن عملية التحول الاقتصادي ليست سهلة وتتطلب، حسب تعبيره، رؤية جريئة لبناء زخم التغيير.

وتواجه الرياض انتقادات متزايدة بشأن جدوى المشاريع الكبرى التي تُطلقها، في ظل غياب واضح للرقابة الشعبية والمحاسبة، فضلا عن شبهات الفساد، ما يثير تساؤلات حول فعالية ما يُروج له من

تنويع اقتصادي.

الجدعان شدد على أهمية توجيه الديون السيادية نحو الاستثمار، معتبرا أن زيادة حجم الاقتصاد المحلي هي الوسيلة الأمثل لتقليل نسبة الدين. لكنه لم يوضح كيف يمكن تحقيق هذا التوازن في ظل استمرار العجز وتقلّب أسعار النفط، الذي لا تزال المملكة تعتمد عليه كمصدر رئيسي للإيرادات.

كما أشار إلى تراجع معدل البطالة إلى أدنى مستوياته، وهو ما اعتبره نتيجة مباشرة لما أسماه رؤية وخطة واقعية، علما أن معدل البطالة في السعودية ارتفع حتى نهاية الربع الثاني من 2025 نصف نقطة مئوية إلى 6.8 بالمئة. غير أن أرقام البطالة الحقيقية تبقى موضع شك في ظل محدودية البيانات المستقلة.